متطلبات تفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير في محكمة الأسرة

Requirements for Activating the Role of Social Expert with child Seeing Cases in Family Court

اعداد

علیـــاء عفـــان عثمـــان

مدرس بقسم طرق الخدمة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم

الملخص باللغة العربية

أولاً مشكلة الدراسة:

يتسبب التفكك الأسري في نزاعات حول رؤية الطفل، ويقوم الخبير الاجتماعي بأدوار متعددة في محكمة الأسرة في قضايا كثيرة، ولكن هناك قضايا تحتاج إلى متطلبات لتفعيل دوره فيها ومنها قضايا رؤية الصغير.

ثانياً أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

التوصل إلى متطلبات تفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير في محكمة الأسرة.

الأهداف الفرعية:

1-التوصل إلى المتطلبات الإدارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير.

2-التوصل إلى المتطلبات المهنية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير.

3-التوصل إلى المتطلبات المهارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير.

4-التوصل إلى دور مقترح للخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير.

ثالثاً الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-نوع الدراسة: وصفية تحليلية

2-المنهج المستخدم : المسح الاجتماعي للخبراء الاجتماعيين في محاكم الأسرة بالفيوم-بني سويف- المنيا.

3-أدوات الدراسة: مقياس متطلبات تفعيل دور الخبير الاجتماعي في محكمة الأسرة .

4-مجالات الدراسة:

أ-المجال البشري: الخبراء الاجتماعيين بمحاكم الأسرة بالفيوم - بني سويف - المنيا وبلغ عددهم 100 خبير.

ب-المجال المكاني: محاكم الأسرة بالفيوم ، بني سويف ، المنيا.

ج-المجال الزمني: فترة إجراء الدراسة بشقيها النظري والعملي.

رابعاً نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى متطلبات إدارية مثل وجود فريق اداري يعاون الخبير في عمله بمحكمة الأسرة، والتوصل إلى متطلبات مهنية مثل وجود خبرات ميدانية سابقة عند الخبير الاجتماعي، والتوصل إلى متطلبات مهارية مثل أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الاتصال.

Summary

Setting the problem of the study:

The disintegration of family causes disputes about the child seeing .The social expert plays several roles in family court in diverse issues, but there are issues need to requirements to activation his role for example child seeing issues.

Amis of study:

The main aim:

Reaching requirement to activating the role of social expert with child seeing issues cases in family court.

Sub aims:

- Reaching administrative requirements to activating the role of social expert with child seeing cases.
- Reaching professional requirements to activating the role of social expert with child seeing cases.
- Reaching skill requirements to activating the role of social expert with child seeing cases.

Methodology:

- Type of study: descriptive
- The study method: social survey of social experts in family courts in El-Fayoum, Beni Swef and Minya.
- Tools of study: a scale of requirements activating the role of social expert in family court.

Fields of study:

- The human field: the social expert in family courts in El-Fayoum, Beni Swef and Minya, they numbered 100 social expert.
- Family courts: in El-Fayoum, Beni Swef and Minya

- Time field: this refers to the period taken by the researcher to complete the field study, both theoretical and practical.

Results of study:

The study results indicates that reveals there are administrative requirements such as administrative team help the social expert in his work in family court, and professional requirements such as empirical experiences of the social expert and skill requirements such as he must have the communications skill.

أولاً: مدخل لتحديد مشكلة الدراسة:

الأسرة نظام اجتماعي أو جماعة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أجل الزوجين أو الأبناء منها على سبيل المثال تنمية الجوانب الاجتماعية والنفسية والجسمية وتنشئة الأجيال وإعطاء الحياة قيمة أو معني **(عبد المعطى, 2008)** .

تعتبر الأسرة هي نواة التنمية والتربية والتنشئة. فمن خلالها ينمو الفرد، وينمو المجتمع، وتحدد السمات الشخصية للأفراد. ويتعلم الفرد فيها السلوكيات ويتم تدريبه على اقامة العلاقات الاجتماعية وتناقل الثقافات ويتم من خلالها غرس القيم والعادات (**الخطيب, 2007**) .

ويؤثر التفكك الأسري بشكل كبير على الأسرة سواء الزوجين أو الأطفال وتتجاوز هذه الآثار الحدود الأسرية لتصل إلى جميع الأنساق الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي والذي بدوره يؤثر علي المجتمع، ولا غرابة في ذلك لأن الأسرة هي النواة التي تشكل حجر الزاوية للمجتمع كله وهي الجسر الموصل بين الفرد والمجتمع، ومن الطبيعي عندما تعاني الأسرة من انحرافات أو مشكلات يعاني ايضا المجتمع منها حيث يختل توازنه (**المهدي, 2011**) .

وتحت مظلة التفكك الأسري ينشأ الطفل في بيئة يكثر فيها العنف وتتصارع فيها القيم الانسانية وتغيب التنشئة الاجتماعية السليمة، ويجد الأطفال أنفسهم مهيئين لارتكاب الجرائم، وتزداد لديهم الرغبة في الانتقام من المجتمع **(عبد الحميد أحمد, 2011)** .

كما ينتج عن التفكك الأسرى مشكلات انفعالية وسلوكية تؤثر علي تشكيل الشخصية لدى الأبناء، وينتج عنه عدم التوجيه والرعاية ويقعون فريسة الاهمال والذى بدوره يجعلهم أكثر احساساً بالاضطرابات النفسية على عكس الأبناء في الأسر المستقرة التي يسود فيها التفاهم بين الأبوين **(عبد المعطى, 2004)** .

كما ينتج عنه نزاعات الحضانة والتقاضي بين الوالدين على الأطفال، ويتولد لدى الوالدين مشاعر الحقد ووجود الأطفال في المحكمة، ويعاني الأبناء من القلق والخوف من المستقبل**(Willard, 1987)**

ولقد اشار **الجهاز المركزي في النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2019** إلى تسجيل عدد 2053887 شهادة طلاق، بينما بلغ في عام 2018 عدد 211554 شهادة طلاق وهذا يشير إلى ارتفاع نسب الطلاق في المجتمع المصري بصورة ملحوظة.

وتعتبر عملية التنشئة هي مسئولية الوالدين وغياب أحد الطرفين يؤثر في مسئولية الطرف الآخر. وغياب الأم يؤثر على مطالب النمو لدى الأبناء وهذا بدوره يؤثر علي مستويات النمو النفسي والاجتماعي والجسمي وغياب الأب يؤدي حتماً إلى غياب القدوة لدى الأبناء **(خليل, 2000)** .

أن علاقة الأسرة مع بعضهم البعض لا تتوافق غالبا مع قانون الحضانة المشتركة حيث يغلب على العلاقة بين الاباء واطفالهم الذين يعيشون بعيداً عن بعضهم الطابع الرسمي **(Daniela Delboca, 2003)**

ولعل من أهم نتائج التفكك الأسري مشاكل الحضانة، والتي من أهم مشاكلها مشكلة رؤية الصغير التي تعتبر مشكلة متحركة في تأثيرها وأثرها وذلك في ضوء التطورات ولذلك لابد من تتبع أبعادها وإدراك الأسباب المتجددة **(ناصر, 2011)** .

وفي إطار حرص المشرع على تأكيد العلاقة بين القانون والحياة الاجتماعية للأسرة، والحفاظ على السلام الاجتماعي للأسرة عن طريق حمايتها من الانهيار**(عفيفي, 2011)** .

من هنا ظهرت الحاجة إلى إنشاء محاكم الأسرة ونص القانون الجديد لإنشاء محاكم الأسرة الجديد على أن تتكون من ثلاثة قضاة أحدهم على الأقل يكون رئيساً بالمحكمة الابتدائية ويعاون المحكمة خبيران احدهما اجتماعي والآخر نفسي وتؤلف الدائرة الاستئنافية من ثلاثة استشاريين يكون احدهم بدرجة رئيس بمحاكم الاستئناف ومن الممكن الاستعانة بمن تراه من الخبراء سواء من الاجتماعيين أو النفسيين، ويتم تعيين الخبيران من المقيدين في الجداول التي تصدر بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة أو وزير الشئون الاجتماعية (**قرار وزير العدل رقم 1089 لسنة** 2000) .

ويأتي هذا من الاقتناع بأن هذه المهنة تستهدف من خلال مجالها الأسري تحسين مستوى الأداء الاجتماعي لأفرادها ومواجهة النزاعات الزوجية وتحقيق التوافق الاجتماعي فيما بينهم.

استهدفت دراسة **(اسماعيل مصطفي، 2000)** التعرف على المقدمات المهنية والعلمية التي لابد أن تتوافر لدى الاخصائي الاجتماعي العامل بمحاكم الأحوال الشخصية **(كخبير اجتماعي)** وكان من أبرز نتائجها أن الاخصائي الاجتماعي لابد من إعداده نظرياً وعملياً إلا أن هناك بعض الصعوبات في هذا المجال ترجع إلى شخصية الاخصائي الاجتماعي ولطرفي النزاع.

وهدفت دراسة **(Gumz Edward, 1987)** إلى الوقوف على الواقع المهني للعاملين بمحكمة الاسرة وتوصلت إلى الأدوار التي يقوم بها كل من الخبراء النفسيين والاجتماعيين والقضاة والتي تتركز ادوارهم بضرورة تعريف النظام المتبع بالمحكمة لكل من الزوجين، وتم التواصل إلى أدوار الخبير الاجتماعي مع الفريق المعالج وتم التوصل إلى المقترحات لتحسين الدور المهني للخبراء الاجتماعيين وكذلك العاملين بمحكمة الأسرة.

وهدفت دراسة **(Jennifer Martin & Kathy Douglas, 2007)** إلى التعرف على مهنة الخدمة الاجتماعية فى تسوية المنازعات الأسرية وأشارت نتائج هذه الدارسة أن هناك أدوار واضحة للأخصائيين الاجتماعيين في تقديم خدمات تسوية المنازعات الأسرية كما أن هؤلاء الأخصائيين يعملون في فريق عمل يعاونهم في حل مشكلات الأسرة ويتمثل هذا الفريق في المحامون، الأخصائيين النفسيون والقضاة.

وهدفت دراسة **(Gumz Edward & Rudolph John, 1996)** إلى تحديد المتطلبات للعاملين بمحكمة الأسرة وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها ضرورة استخدام نظرية العلاج الأسرى والتدخل في الأزمات بالإضافة إلى استخدام الملاحظة والمقابلة داخل محكمة الأسرة وأن لمهنة الخدمة الاجتماعية دور رئيسي بجانب القانون في تقديم الخدمات التي تقدمها المحكمة.

أكدت نتائج دراسة **(عبير محمد، 2010)** على أهمية تفعيل دور مكاتب التسوية من خلال متابعة أعضاء الفريق تنفيذ الحلول مع الأسرة، والعمل على وجود أماكن للرؤية تكون ملحقة بالمحكمة ليتمكن فريق مكتب التسوية مواجهة أو التقليل من المشكلات المترتبة على الرؤية .

وتوصلت دراسة **(إيهاب حامد سالم، 2007)** إلى عدم موافقة الطفل في زيادة مدة الرؤية للطرف غير الحاضن، عدم تمتع الطفل بوقته مع الطرف غير الحاضن.

وتسعى بعض الجهات المعنية إلى ضرورة وجود شخص يتولى عملية الاتصال بين الأطراف المتنازعة ويكون هذا الحل بمثابة حل ايجابي للأطفال في نزاعات الرؤية التي تنطوي على مخاطر ونزاعات.(Journal,2007)

توصلت نتائج دراسة **(محمد ماهر، 2012)** إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأطفال الذين ينفذون حكم الرؤية والأطفال الذين لا ينفذون حكم الرؤية، والأطفال الذين لا ينفذون حكم الرؤية في دافعية الإنجاز، وإلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين الأطفال الذين ينفذون حكم الرؤية، والأطفال الذين لا ينفذون حكم الرؤية في مشكلة الغياب المدرسي.

توصلت دراسة **(Toso, Catharine Fran Cesca, 1993)** أن نسبة (34%) من الآباء فض المشكلات مع ابنائهم خلال الخمس سنوات بينما استمر نسبة (38%) في اتصال مستقر مع الابناء وأن نسبة (28%) من الآباء على اتصال مستمر بأبنائهم

أكدت نتائج دراسة **(مروه محمد عثمان، 2010)** أهمية الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين بهدف تزويدهم بكل حديث في مجال تسوية النزاعات الأسرية وأيضا تنمية مهاراتهم في مجال العمل.

وقد هدفت دراسة **(عبد الناصف شومان، 2005)** إلى تحديد المهارات الواجب توافرها في الخبير الاجتماعي لمساعدة الاسرة على حل النزاعات، وكشفت نتائج الدراسة إلى تحديد هذه المهارات وهي (التقدير – تكوين العلاقة المهنية – حل المشكلة – مهاره الاتصال – الاقناع – الملاحظة).

ومما سبق يتضح أن الخبراء الاجتماعيين العاملين بمحاكم الأسرة لهم أدوار مهنية في بعض القضايا المتعلقة بالنزاعات الزوجية مثل الطاعة والخلع والتطليق ويتم الأخذ بآرائهم عند البت في مثل هذه القضايا.

وعلى الجانب الآخر هناك بعض القضايا الخاصة بمكاتب تسوية النزاعات الزوجية لا توجد أدوار مهنية فعالة للخبراء الاجتماعيين بها ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلي تفعيل الأدوار المهنية لهم في قضايا متعددة والتي من ضمنها قضية رؤية الصغير.

ولقد تبين أن من أهداف قانون الرؤية تمكين الطرف غير الحاضن من مباشرة حقه الطبيعي بعد الطلاق، ومن هذا المنطلق يجب إعطاء الحق للطرف غير الحاضن في تحديد مكان وزمن بما لا يتعارض مع مصلحة الطفل.

فيلزم القانون صاحب الدعوة عرض الامر على مكتب تسوية المنازعات الأسرية في حين أن الطرف الحاضن غير ملزم بالحضور، ويجوز للمحامي الإنابة عنه، ومن هنا تتضح العقبات أمام الخبير الاجتماعي والتي تحول دون أداء دوره في قضايا رؤية الصغير.

لذلك تتضح أهمية القيام بهذه بالدراسة الراهنة في محاولة للوقوف على متطلبات أو آليات تفعيل دور الاخصائي الاجتماعي كخبير في قضايا رؤية الصغير بمكاتب تسوية النزاعات الزوجية من خلال الوقوف على المتطلبات الادارية والمهنية والمهارية التي يجب توافرها لكي يتم تفعيل الدور المهني للأخصائي الاجتماعي كخبير داخل محاكم الأسرة ومتطلبات تحقيق هذا الدور حتى يمكن التوصل إلى دور مقترح للأخصائي الاجتماعي (كخبير) من منظور خدمة الفرد للتعامل مع قضية رؤية الصغير

ثانياً أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي:

التوصل إلى متطلبات تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الطفل في محكمة الأسرة,

وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية:

1- التوصل إلى المتطلبات الادارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير.
2- التوصل إلى المتطلبات المهنية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير.
3- التوصل إلى المتطلبات المهارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير.
4- التوصل إلى دور مقترح للخبير الاجتماعي من منظور خدمة الفرد للتعامل مع حالات قضايا رؤية الصغير.

ثالثاً تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي:

ما متطلبات تفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما المتطلبات الادارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير؟
2- ما المتطلبات المهنية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير؟
3- ما المتطلبات المهارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير؟
4- ما الدور المقترح للخبير الاجتماعي من منظور خدمة الفرد للتعامل مع حالات قضايا رؤية الصغير؟

رابعاً مفاهيم الدراسة:

1-مفهوم متطلبات:

المتطلبات في الاصطلاح الاحتياجات اللازمة لإنجاز عمل ما، والقيام به وفق معايير محددة مسبقا **(بدوي, 1977)**.

ويحدد قانون وبستر المتطلب بأنه الشيء الذي يشترط توافره أو يحتاج إليه أو شرط مطلوب (1991) **Webster,**.

بينما يحدده أكسفورد على أنه شيء يستلزم وجود أو هو شيء يجب توافره. هو الشيء الذي تكرر أهمية وجوده وهو شرط لتحقيق نتائج معينة **(Oxford, 1993)** .

2-الخبير الاجتماعي:

هو الأخصائي الاجتماعي المُعد إعداداً علمياً وعملياً والذي يعمل في محكمة الأسرة في مجال النزاعات الأسرية في قضايا رؤية الصغير

3-رؤية الصغير:

انتقال الطرف غير الحاضن الذي له حق الروية وهو الأب إلى مكان تواجد الصغير لرؤيته وتعمل الرؤية على إبقاء بعض الحدود الدنيا من الروابط العائلية بين الأطفال والأبوين رغم انفصال الزوجين

(حسن, 2015).

وعرف **(باركر)** الرؤية بأن المحكمة تعمل على تنظيم الحقد القانوني للآباء اثناء مدة حضانتهم للطفل وذلك ليتم الاتصال بهم عن طريق أوقات محددة **(باركر, 1993)** .

ويعرف بأنه حق الطفل في زيارة والديه **(ويلز, 2005)** .

التعريف الإجرائي:

1- أحد أنواع النزاعات التي يتم رفعها أمام محكمة الأسرة.
2- نزاعات لها آثار سلبية على علاقة الآباء بالأبناء.
3- نزاعات تتسبب في عدم القدرة على رؤية الآباء لأبنائهم بعد الانفصال الزواجي.
4- حالة من عدم الاتفاق بين طرفي النزاع على رؤية الأبناء.
5- نزاعات تؤدي إلى رفع دعاوى من الطرف غير الحاضن لرؤية الأبناء .

الإجراءات المنهجية

1- نوع الدراسة : تنتمي الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلي
2- المنهج المستخدم: منهج البحث الاجتماعي الشامل للأخصائيين والخبراء الاجتماعيين في محكمة الأسرة في محافظات الفيوم وبني سويف والمنيا.
3- أدوات جمع البيانات: تم استخدام أداة رئيسية لجمع البيانات وهي استمارة استبيان واعتمدت الباحثة في بناء الاستمارة على المقاييس الاجتماعية والدراسات السابقة واشتملت استمارة الاستبيان علاوة علي البيانات الأولية على:

- بيانات خاصة بأساليب التعامل مع نزاعات الرؤية.
- بيانات خاصة بالمتطلبات الإدارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير.
- بيانات خاصة بالمتطلبات المهنية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير.
- بيانات خاصة بالمتطلبات المهارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير.

جدول (1): يوضح توزيع الدرجات

	أوافق للغاية	أوافق	لا اعرف	لا اوافق	لا اوافق جداً
في حالة العبارة الموجبة	5	4	3	2	1
في حالة العبارة السالبة	1	2	3	4	5

4-مجالات الدراسة:

- المجال البشري: بلغ عدد الأخصائيين والخبراء الاجتماعيين الذين شملتهم الدراسة (100) أخصائي منهم 33 أخصائي وخبير في محكمة الأسرة ببني سويف و34 أخصائي وخبير في محكمة الأسرة بالفيوم و33 أخصائي وخبير في محكمة الأسرة بالمنيا.
- المجال المكاني: محكمة الأسرة في محافظة الفيوم وبني سويف والمنيا.
- المجال الزمني: بلغت فترة جمع البيانات شهرين بدءاً من 2019/8/1 حتى 2019/9/30.

سادساً: مناقشة وتحليل نتائج الدراسة:

1- النتائج المتعلقة بالبيانات الأولية:

أ- بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب النوع: اتضح أن أغلبية الأخصائيين والخبراء الاجتماعيين من الإناث وبلغت نسبتهم (64%) بينما بلغت نسبة الذكور (36%) من إجمالي العينة.

ب- بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية: أتضح أن نسبة (76%) من إجمالي العينة من المتزوجين، ونسبة (13%) من العينة لم يسبق لهم الزواج، ونسبة (5%) من العينة من المطلقين، ونسبة (6%) من إجمالي العينة من الأرامل.

ج-بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب السن: أتضح أن نسبة (16%) من إجمالي عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من (30 -لأقل من 35 سنة) وأن نسبة (42%) من إجمالي عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من (35-لأقل من 40 سنة)، وأن نسبة (42%) من إجمالي عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من (40 سنة فأكثر) وهذا يدل على كبر سن العينة والذي يعطي مدلولاً إيجابياً يدل على الخبرات المهنية للأخصائيين والخبراء الاجتماعيين العاملين في محكمة الأسرة.

د- بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الدراسي: أتضح من نتائج الدراسة أن اغلبية عينة الدراسة من الأخصائيين والخبراء الاجتماعيين من الحاصلين علي بكالوريوس الخدمة الاجتماعية وبلغت نسبتهم (75%) ، وأن (15%) من العينة من الحاصلين على المعهد العالي في الخدمة الاجتماعية، وأن نسبة (5%) من الحاصلين على ماجستير في الخدمة الاجتماعية بينما بلغت نسبة (1%) من العينة من الحاصلين على ماجستير علم نفس كلية الآداب.

ه- بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب سنوات العمل في مكاتب التسوية: أتضح من نتائج الدراسة أن نسبة (48%) من إجمالي العينة بلغت عدد سنوات عملهم في مكاتب التسوية (7سنوات فأكثر)، ونسبة (20%) من العينة بلغت عدد سنوات عملهم (أقل من 7 سنوات)، ونسبة (22%) من العينة بلغت عدد سنوات عملهم (أقل من 5 سنوات)، ونسبة (10%) من إجمالي العينة بلغت عدد سنوات عملهم (أقل من 3 سنوات) وهذا يعطي مؤشراً إيجابياً على سنوات خبرة لدى الخبراء الاجتماعيين العاملين في محاكم الأسرة وعلى الخبرات المهنية والميدانية في العمل مع حالات رؤية الصغير.

و_ بالنسبة لحصول العينة على دورات تدريبية في مجال تسوية نزاعات الرؤية: فقد أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة (70%) من عينة الدراسة لم يحصلوا على دورات تدريبية، وأن نسبة (30%) من العينة حصلوا على دورات تدريبية وهذ يؤكد على أن حصول الخبراء الاجتماعيين على دورات تدريبية متطلب هام ورئيسي لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير.

2- الإجابة على تساؤلات الدراسة:

السؤال الأول: ما أهداف العمل مع حالات رؤية الصغير في محكمة الأسرة؟ أتضح من نتائج الدراسة أن نسبة (69%) من إجمالي العينة يرون أن أهداف العمل مع حالات رؤية الصغير في محكمة الأسرة هي الوصول إلى حل مقبول لدى الطرفين حول رؤية الصغير، وأن نسبة (19%) من إجمالي العينة يرون أن من أهداف العمل مع هذه الحالات هو محاولة التقريب بين وجهات نظر أطراف النزاع، وأن نسبة (12%) من إجمالي العينة يرون أن من أهداف العمل مع هذه الحالات هو توضيح الأثار السلبية المترتبة على النزاع للطرفين.

السؤال الثاني: ما المتطلبات الإدارية لتفعيل دور الخبير مع حالات رؤية الصغير؟

جدول رقم (2) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة للمتطلبات الإدارية

الاستجابة / القياس	موافق جدا	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري
ك	255	240	24	69	12	24.57	3.10
متوسط التكرار	2.55	2.40	0.24	0.69	0.12		
٪	42.50	40.00	4.00	11.50	2.00		
الانحراف المعياري	14.29	7.67	5.59	9.93	2.45		

جدول (3) يوضح التكرار والنسبة المئوية والمتوسط والانحراف المعيارى لاستجابات عينة الدراسة لعبارات المتطلبات الإدارية

م	العبارات	موافق جدا		موافق		موافق الى حد ما		لا اوافق		غير موافق تماما		المجموع المرجح	القوة النسبية ٪	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪					
1	زيادة عدد الخبراء الاجتماعيين في محكمة الأسرة	33	33	43	43	3	3	18	18	3	3	385	77.0	3	3.85	1.16
2	التزام الخبراء بتقديم التقرير المهني في الوقت المحدد	54	54	46	46	0	0	0	0	0	0	454	90.8	5	4.54	0.50
3	وجود فريق اداري يعاون الخبير في عمله بمحكمة الأسرة	25	25	48	48	3	3	21	21	3	3	371	74.2	1	3.71	1.15
4	إطلاع الخبراء الاجتماعيين وفهمهم للقانون (10) لسنة 2000	64	64	36	36	0	0	0	0	0	0	464	92.8	6	4.64	0.48
5	وجود سجلات إدارية يستخدمها الخبير الاجتماعي في عمله	37	37	27	27	15	15	21	21	0	0	380	76.0	2	3.80	1.15
6	تناسب عدد القضايا مع عدد الخبراء الاجتماعيين	42	42	40	40	3	3	9	9	6	6	403	80.6	4	4.03	1.17
	المجموع											2457	491.4		3.85	1.16
		المتوسط المرجح = 409.50						القوة النسبية = ٪81.90								

يشير الجدول السابق إلى النتائج المتعلقة بالمتطلبات الإدارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا الرؤية بمكاتب تسوية النزاعات الزوجية حيث أنه تم توزيع هذه الاستجابات احصائياً وفق المتوسط المرجح (49,50) والقوة النسبية (81,90%)، ويتضح من هذا أن مستوى البعد قوي، وقد جاء ترتيب المتطلبات الإدارية تصاعدياً وفقاً للوزن المرجح والقوة النسبية حيث أن المتطلبات التي حصلت على أقل من وزن نسبي هي المتطلبات التي يجب تفعيلها وهي كالنحو التالي:

1- جاءت العبارة رقم (3) والتي مفادها : " وجود فريق إداري يعاون الخبير الاجتماعي في عمله بمحكمة الأسرة " في الترتيب الأول بوزن مرجح (371) وقوة نسبية (74,2%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد من توافر فريق إداري لمساعدة الخبير الاجتماعي في عمله مع حالات رؤية الصغير حتى يمكنه البت في مثل هذه القضايا.

2- جاءت العبارة رقم (5) والتي مفادها : " وجود سجلات إدارية يستخدمها الخبير الاجتماعي في عمله بمحكمة الأسرة " في الترتيب الثاني بوزن مرجح (380) وقوة نسبيه (76%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد من توافر سجلات إدارية لمساعدة الخبير الاجتماعي في عمله من خلالها يحفظ بيانات العملاء من النسيان والضياع.

3- جاءت العبارة رقم (1) والتي مفادها : " زيادة عدد الخبراء الاجتماعيين في محكمة الأسرة " في الترتيب الثالث بوزن مرجح (385) وقوة نسبية (77%) وتشير استجابات المبحوثين إلي أنه من الاهمية زيادة عدد الخبراء الاجتماعيين العاملين في محكمة الأسرة حتى يتسنى تفعيل ادوارهم في قضايا رؤية الصغير.

4- جاءت العبارة رقم (6) والتي مفادها : " وجود تناسب بين عدد القضايا وعدد الخبراء الاجتماعيين " في الترتيب الرابع بوزن مرجح (403) وقوة نسبية (80,6%) وتشير الإستجابات إلى أنه لابد من تناسب عدد القضايا مع عدد الخبراء الاجتماعيين حيث أن كثرة القضايا مع قلة عدد الخبراء الاجتماعيين يؤدي بدوره إلى عدم تفعيل دور الخبير الاجتماعي في قضايا رؤية الصغير.

5- جاءت العبارة رقم (2) والتي مفادها : " التزام الخبراء الأجتماعيين بتقديم التقرير المهني في الوقت المحدد " في الترتيب الخامس بوزن مرجح (454) وقوة نسبية (90,8 %) ، وتشير الاستجابات إلى أنه لابد من أن يقوم الخبراء الاجتماعيين بتقديم التقرير المهني في الوقت الذي يحدده القاضي حتى يتم الدور المهني المطلوب منه على أكمل وجه.

6- جاءت العبارة رقم (4) والتي مفادها : " اطلاع الخبراء الأجتماعيين وفهمهم للقانون رقم (10) لسنة 2000 " في الترتيب السادس بوزن مرجح (464) وقوة نسبية (92,8 %) ، وتشير استجابات المبحوثين إلى أنه لكي يتم تفعيل دور الخبراء الاجتماعيين مع حالات قضايا رؤية الصغير لابد لهم من الاطلاع على القانون رقم (10) لسنة 2000 وهو القانون الخاص برؤية الصغير.

السؤال الثالث: ما المتطلبات المهنية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير ؟

جدول رقم (4) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة للمتطلبات المهنية

الاستجابة / القياس	موافق جدا	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري
ك	539	398	12	36	15	44.1	2.79
متوسط التكرار	5.39	3.98	0.12	0.36	0.15		
٪	53.90	39.80	1.20	3.60	1.50		
الانحراف المعياري	21.15	15.37	1.55	6.60	2.92		

جدول (5) يوضح التكرار والنسبة المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة لعبارات المتطلبات المهنية

م	العبارات	موافق جدا		موافق		موافق الى حد ما		لا اوافق		غير موافق تماما		المجموع المرجح	القوة النسبية ٪	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪					
1	وجود دور محدد للخبير مع حالات رؤية الصغير	18	18	52	52	0	0	21	21	9	9	349	69.8	1	3.49	1.26
2	قدرة الخبير على تطبيق ما اكتسبه من معارف ومهارات في الواقع الميداني	60	60	37	37	3	3	0	0	0	0	457	91.4	6	4.57	0.56
3	وجود خبرات ميدانية سابقة عند الخبير الاجتماعي	36	36	55	55	3	3	6	6	0	0	421	84.2	3	4.21	0.77
4	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي القدرة على التسجيل السليم	27	27	64	64	3	3	6	6	0	0	412	82.4	2	4.12	0.73
5	أن يكون الخبير الاجتماعي قادراً على القيام بالأدوار المهنية المطلوبة منه	57	57	43	43	0	0	0	0	0	0	457	91.4	6	4.57	0.50
6	أن يكون الخبير الاجتماعي على علم بميادين عمل محكمة الأسرة	61	61	39	39	0	0	0	0	0	0	461	92.2	7	4.61	0.49
7	أن يكون الأخصائي الاجتماعي على دراية بخطوات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال الأسري	52	52	45	45	0	0	0	0	3	3	443	88.6	4	4.43	0.78
8	تنظيم دورات تدريبية للخبراء تمكنهم من التعامل مع حالات رؤية الصغير	82	82	18	18	0	0	0	0	0	0	482	96.4	9	4.82	0.39
9	الاستعانة بالمتخصصين والأكاديميين لتدريب الأخصائيين العاملين في محكمة الأسرة	67	67	27	27	0	0	3	3	3	3	452	90.4	5	4.52	0.89
10	أن يكون الخبير على دراية بأهمية محكمة الأسرة في مساعدة الأسر على مواجهة المشكلات	79	79	18	18	3	3	0	0	0	0	476	95.2	8	4.76	0.49
	المجموع											4410	882.0			
	المتوسط المرجح = 441.00											القوة النسبية = 88.20٪				

يشير الجدول السابق إلى النتائج المتعلقة بالمتطلبات المهنية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير بمكاتب تسوية النزاعات الزوجية حيث أنه تم توزيع هذه الاستجابات احصائياً وفق المتوسط المرجح (441,00) والقوة النسبية (82,20 %)، ويتضح من هذا أن مستوى البعد قوي، وقد جاء ترتيب المتطلبات المهنية تصاعدياً وفقاً للوزن المرجح والقوة النسبية حيث أن المتطلبات التي حصلت على أقل من وزن نسبي هي المتطلبات التي يجب توافرها حتى يمكن تفعيل دور الخبراء الاجتماعيين مع قضايا رؤية الصغير وهي كالنحو التالي:

1- جاءت العبارة رقم (1) والتي مفادها : "وجود دور محدد للخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير" في الترتيب الأول بوزن مرجح (349) وقوة نسبية (69,8 %) حيث تشير الاستجابات إلى أنه لابد من وجود دور محدد في القانون يقوم به الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير حتى يمكنه الأخذ برأيه عندما تعرض عليه مثل هذه القضايا.

يشير الجدول السابق إلى النتائج المتعلقة بالمتطلبات الإدارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا الرؤية بمكاتب تسوية النزاعات الزوجية حيث أنه تم توزيع هذه الاستجابات احصائياً وفق المتوسط المرجح (49,50) والقوة النسبية (81,90 %)، ويتضح من هذا أن مستوي البعد قوي، وقد جاء ترتيب المتطلبات الإدارية تصاعدياً وفقاً للوزن المرجح والقوة النسبية حيث أن المتطلبات التي حصلت على أقل من وزن نسبي هي المتطلبات التي يجب تفعيلها وهي كالنحو التالي:

2- جاءت العبارة رقم (4) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي القدرة على التسجيل السليم " في الترتيب الثاني بوزن مرجح (412) وقوة نسبية (82,4%) وتشير الاستجابات إلى ضرورة قيام الخبير الاجتماعي بالتسجيل السليم لحالات رؤية الصغير .

يشير الجدول السابق إلى النتائج المتعلقة بالمتطلبات الإدارية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا الرؤية بمكاتب تسوية النزاعات الزوجية حيث أنه تم توزيع هذه الاستجابات احصائياً وفق المتوسط المرجح (49,50) والقوة النسبية (81,90)، ويتضح من هذا أن مستوى البعد قوي، وقد جاء ترتيب المتطلبات الإدارية تصاعدياً وفقاً للوزن المرجح والقوة النسبية حيث أن المتطلبات التي حصلت على أقل من وزن نسبي هي المتطلبات التي يجب تفعيلها وهي كالنحو التالي:

3- جاءت العبارة رقم (3) والتي مفادها : " وجود خبرات ميدانية سابقة عند الخبير الاجتماعي " في الترتيب الثالث بوزن مرجح (421) وقوة نسبية (84,2%) وتشير الاستجابات إلى أنه لكي يتم تفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير سابقة في العمل في المجال الأسري في محكمة الأسرة .

4- جاءت العبارة رقم (7) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المعرفة بخطوات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية " في الترتيب الرابع بوزن مرجح (443) وقوة نسبية (88,6%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون الخبير الاجتماعي على علم بخطوات الممارسة المهنية في المجال الأسري حتى يتثنى تفعيل دوره المهني مع حالات رؤية الصغير.

5- جاءت العبارة رقم (9) والتي مفادها : " الاستعانة بالمتخصصين والأكاديميين لتدريب الخبراء الاجتماعيين العاملين في محكمة الأسرة " في الترتيب الخامس بوزن مرجح (452) وقوة نسبية (90,4%) وتشير الاستجابات إلى ضرورة الاستعانة بالمتخصصين والاكاديميين لتدريب الخبراء الاجتماعيين على كيفية الأداء المهني في محكمة الأسرة.

6- كذلك جاءت العبارة رقم (2) والتي مفادها : " قدره الخبير الاجتماعي على تطبيق ما اكتسبه من معارف ومهارات في الواقع الميداني " في الترتيب السادس بوزن مرجح (457) وقوة نسبية (91,%) وتشير استجابات عينة الدراسة إلى ضرورة توافر المهارة في تطبيق المعارف النظرية والمهارات المتعددة في الواقع الميداني بكفاءة حتى يمكن تفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات رؤية الصغير، كما جاءت العبارة رقم (5) في نفس الترتيب السادس والتي مفادها : " أن يكون الخبير الاجتماعي قادراً على القيام بالأدوار المهنية المطلوبة منه وتشير الاستجابات إلى ضرورة التزام الخبير الاجتماعي بالأدوار المهنية المطلوبة منه وانجازها علي اكمل وجه.

7- جاءت العبارة رقم (6) والتي مفادها : " أن يكون الخبير الاجتماعي على علم بميادين عمل محكمة الأسرة " في الترتيب السابع بوزن مرجح (461) وقوة نسبية (92,2%) وتشير استجابات عينة الدراسة إلى ضرورة أن يكون لدى الخبير الاجتماعي علم بمجالات عمل محكمة الأسرة والقضايا المتعددة التي تختص بها محكمة الأسرة حتي يمكن تفعيل دوره في مختلف هذه القضايا.

8- جاءت العبارة رقم (10) والتي مفادها : " أن يكون الخبير الاجتماعي على دراية بأهمية محكمة الأسرة في مساعده الأسر علي مواجهة المشكلات " في الترتيب الثامن بوزن مرجح (476) وقوة نسبيه (95,2%) وتشير الاستجابات إلي أنه لابد أن يكون الخبير الاجتماعي علي علم بدور محكمة الأسرة في مساعدة الأسر على مواجهة المشكلات والنزاعات الزوجية ولابد أن يكون له دور فاعل في حل هذه المشكلات .

9- جاءت العبارة رقم (8) والتي مفادها : " تنظيم دورات تدريبية للخبراء الاجتماعيين تمكنهم من التعامل مع حالات رؤية الصغير " في الترتيب التاسع بوزن مرجح (482) وقوة نسبية (96,4%) وتشير الاستجابات إلى أنه من الضروري تنظيم دورات تدريبية للخبراء الاجتماعيين خاصة في كيفية التعامل مع حالات رؤية الصغير حتى يمكن أن يكون للخبراء الاجتماعيين دوراً فعالاً في مثل هذه القضايا.

10- السؤال الرابع: ما المتطلبات المهارية لتفعيل دور الخبير مع حالات رؤية الصغير؟

جدول رقم (6) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة للمتطلبات المهارية الأساسية

الاستجابة / القياس	موافق جداً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري
ك	362	475	12	30	21	38.27	4.88
متوسط التكرار	3.62	4.75	0.12	0.30	0.21		
٪	40.22	52.78	1.33	3.33	2.33		
الانحراف المعياري	9.39	7.08	2.18	2.78	2.00		

جدول رقم (7) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة المتطلبات المهارية التأثيرية

الاستجابة / القياس	موافق جداً	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط	الانحراف المعياري
ك	329	417	18	30	6	34.33	3.40
متوسط التكرار	3.29	4.17	0.18	0.30	0.06		
٪	41.13	52.13	2.25	3.75	0.75		
الانحراف المعياري	11.78	10.13	3.11	6.56	2.12		

جدول (8) يوضح التكرار والنسبة المئوية والمتوسط والانحراف المعيارى لاستجابات عينة الدراسة لعبارات المتطلبات المهارية الأساسية

م	العبارات	موافق جدا		موافق		موافق الى حد ما		لا اوافق		غير موافق تماما		المجموع المرجح	القوة النسبية ٪	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪					
1	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الاستجابة والاستماع	58	58	39	39	0	0	0	0	3	3	449	89.8	7	4.49	0.78
2	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في طرح الأسئلة	49	49	48	48	0	0	0	0	3	3	440	88.0	6	4.4	0.78
3	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التعامل مع لحظات الصمت	40	40	54	54	0	0	6	6	0	0	428	85.6	3	4.28	0.75
4	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في اعادة الصياغة	37	37	51	51	3	3	6	6	3	3	413	82.6	2	4.13	0.95
5	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التركيز علي المشاعر	37	37	51	51	3	3	6	6	3	3	413	82.6	2	4.13	0.95
6	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التسجيل	37	37	54	54	0	0	3	3	6	6	413	82.6	2	4.13	1.01
7	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التلخيص	24	24	64	64	6	6	6	6	0	0	406	81.2	1	4.06	0.74
8	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الملاحظة العلمية	37	37	60	60	0	0	3	3	0	0	431	86.2	4	4.31	0.63
9	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التفكير	43	43	54	54	0	0	0	0	3	3	434	86.8	5	4.34	0.77
	المجموع											3827	765.4			
		المتوسط المرجح = 425.22										القوة النسبية = 85.04٪				

يشير الجدول السابق إلى النتائج المتعلقة بالمتطلبات المهارية الأساسية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير بمكاتب تسوية النزاعات الزوجية حيث أنه تم توزيع هذه الاستجابات احصائياً وفق المتوسط المرجح (425,22) والقوة النسبية (85,04 %)، ويتضح مما سبق أن مستوى البعد قوي، وقد جاء ترتيب المتطلبات المهنية تصاعدياً وفقاً للوزن المرجح والقوة النسبية حيث أن المتطلبات التي حصلت على أقل وزن نسبي هي المتطلبات التي يجب توافرها حتى يتثنى تفعيل دور الخبراء الاجتماعيين مع قضايا رؤية الصغير وهي كالنحو التالي:

1- جاءت العبارة رقم (7) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهاره التلخيص " في الترتيب الأول بوزن مرجح (406) وقوة نسبية (89,8%) وتشير استجابات عينة الدراسة إلى أنه من الضروري امتلاك الخبير الاجتماعي لمهاره التلخيص عند التعامل مع حالات رؤية الصغير حتى يمكن أن يكون للخبير الاجتماعي دوراً ايجابياً في مثل هذه القضايا.
2- جاءت العبارة رقم (4) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في اعادة الصياغة " في الترتيب الثاني بوزن مرجح (413) وقوة نسبية (82,6%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة اعادة صياغة المشكلة حتى يمكن تفعيل دوره مع حالات رؤية الصغير، كما جاءت العبارة رقم (5) والتي مفادها: " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التركيز المشاعر" في نفس الترتيب الثاني حيث تشير الاستجابات إلى ضرورة أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة التركيز على مشاعر العميل عن عمله مع حالات رؤية الصغير، كذلك جاءت العبارة رقم (6) والتي مفادها: " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة التسجيل " في نفس الترتيب الثاني حيث تشير استجابات عينة الدراسة إلى ضرورة أن يكون لدي الخبير الاجتماعي المهارة في تسجيل حالات رؤية الصغير.
3- جاءت العبارة رقم (3) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التعامل مع لحظات الصمت " في الترتيب الثالث بوزن مرجح (428) وقوة نسبية (85,6%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة كيفية التعامل مع لحظات الصمت عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.
4- جاءت العبارة رقم (8) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الملاحظة العلمية " في الترتيب الرابع بوزن مرجح (431) وقوة نسبية (86,2%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة الملاحظة العلمية عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.
5- جاءت العبارة رقم (9) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التفكير " في الترتيب الخامس بوزن مرجح (434) وقوة نسبية (86,6%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة التفكير عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.
6- جاءت العبارة رقم (2) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في طرح الاسئلة" في الترتيب السادس بوزن مرجح (440) وقوة نسبية (88%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في طرح الاسئلة عن تعامله مع حالات رؤية الصغير.
7- جاءت العبارة رقم (1) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الاستجابة والاستماع " في الترتيب السابع بوزن مرجح (449) وقوة نسبية (89,8%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة الاستجابة والاستماع عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.

جدول (9) يوضح التكرار والنسبة المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة لعبارات المتطلبات المهنية التاثيرية

م	العبارات	موافق جدا		موافق		موافق الى الى حد ما		لا اوافق		غير موافق تماما		المجموع المرجح	القوة النسبية ٪	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪					
1	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في المواجهة	49	49	48	48	0	0	3	3	0	0	443	88.6	6	4.43	0.66
2	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الارشاد أو التوجيه المباشر	64	64	36	36	0	0	0	0	0	0	464	92.8	8	4.64	0.48
3	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة التعبير الذاتي	31	31	42	42	3	3	18	18	6	6	374	74.8	1	3.74	1.24
4	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة النتائج المنطقية	49	49	51	51	0	0	0	0	0	0	449	89.8	7	4.49	0.50
5	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التفسير	31	31	66	66	3	3	0	0	0	0	428	85.6	4	4.28	0.51
6	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في إدارة الأزمة الجماعية	37	37	54	54	0	0	9	9	0	0	419	83.8	2	4.19	0.84
7	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الحلول الإبداعية	34	34	63	63	3	3	0	0	0	0	431	86.2	5	4.31	0.53
8	أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التفكير التحليلي	34	34	57	57	9	9	0	0	0	0	425	85.0	3	4.25	0.61
	المجموع											3433	686.6			
	المتوسط المرجح = 429.13												القوة النسبية = 85.83٪			

يشير الجدول السابق إلي النتائج المتعلقة بالمتطلبات المهارية التأثيرية لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير بمكاتب تسوية النزاعات الزوجية حيث أنه تم توزيع هذه الاستجابات احصائياً وفق المتوسط المرجح (429,13) والقوة النسبية (85,83 %)، ويتضح مما سبق أن مستوى البعد قوي، وقد جاء ترتيب المتطلبات المهنية تصاعدياً وفقاً للوزن المرجح والقوة النسبية حيث أن المتطلبات التي حصلت على أقل وزن نسبي هي المتطلبات التي يجب توافرها حتى يتثنى تفعيل دور الخبراء الاجتماعيين مع قضايا رؤية الصغير وهي كالنحو التالي:

1- جاءت العبارة رقم (3) والتي مفادها: " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة التعبير الذاتي " في الترتيب الأول بوزن مرجح (374) وقوة نسبية (74,8%) وتشير استجابات عينة الدراسة إلى أنه من الضروري امتلاك الخبير الاجتماعي لمهارة التعبير الذاتي عند التعامل مع حالات رؤية الصغير حتى يمكن أن يكون للخبير الاجتماعي دوراً ايجابياً في مثل هذه القضايا.
2- جاءت العبارة رقم (6) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في إدارة الأزمة الجماعية " في الترتيب الثاني بوزن مرجح (419) وقوة نسبية (83,8%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في إدارة الأزمة الجماعية حتى يمكن تفعيل دوره مع حالات رؤية الصغير.
3- جاءت العبارة رقم (8) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التفكير التحليلي " في الترتيب الثالث بوزن مرجح (425) وقوة نسبية (85%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التفكير التحليلي عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.
4- جاءت العبارة رقم (5) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في التفسير " في الترتيب الرابع بوزن مرجح (428) وقوة نسبية (85,6%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدة الخبير الاجتماعي مهارة التفسير عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.
5- جاءت العبارة رقم (7) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الحلول الابداعية" في الترتيب الخامس بوزن مرجح (431) وقوة نسبية (86,2%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الحلول الابداعية عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.
6- جاءت العبارة رقم (1) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في المواجهة" في الترتيب السادس بوزن مرجح (443) وقوة نسبية (88,6%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في المواجهة عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.
7- جاءت العبارة رقم (4) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة النتائج المنطقية " في الترتيب السابع بوزن مرجح (449) وقوة نسبية (89,8%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي مهارة النتائج المنطقية عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.
8- جاءت العبارة رقم (2) والتي مفادها : " أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الارشاد أو التوجيه المباشر " في الترتيب الثامن بوزن مرجح (464) وقوة نسبية (92,8%) وتشير الاستجابات إلى أنه لابد أن يكون لدى الخبير الاجتماعي المهارة في الارشاد أو التوجيه المباشر عند تعامله مع حالات رؤية الصغير.

جدول (10) يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتباين والقيمة العظمى والصغرى والمدى لدرجات الابعاد والمقياس ككل

الأبعاد	المتوسط	الانحراف المعياري	التباين	القيمة الصغرى	القيمة العظمى	المدى	الالتواء	التفرطح
المتطلبات الإدارية	24.57	3.10	9.58	17	29	12	0.80-	0.18-

المتطلبات المهنية	44.10	2.79	7.79	39	49	10	0.05-	0.90-
المتطلبات المهارية الأساسية	38.27	4.88	23.84	23	45	22	0.84-	1.21
المتطلبات المهنية التاثيرية	34.33	3.40	11.56	28	40	12	0.27	0.86-
المجموع	141.27	11.099	123.05	116	160	44	0.28-	0.30-

جدول (11) يوضح العلاقة الارتباطية بين ابعاد المقياس والمجموع باستخدام معامل ارتباط بيرسون

الأبعاد	المتطلبات الإدارية	المتطلبات المهنية	المتطلبات المهارية الأساسية	المتطلبات المهنية التاثيرية	المجموع
المتطلبات الإدارية	1.0	0.155	**0.391	**0.333	**0.592
المتطلبات المهنية	0.155	1.0	**0.619	**0.431	**0.699
المتطلبات المهارية الأساسية	**0.391	**0.619	1.0	**0.716	**0.924
المتطلبات المهنية التاثيرية	**0.333	**0.431	**0.716	1.0	**0.823
المجموع	**0.592	**0.699	**0.924	**0.823	1.0

* الارتباط معنوى على مستوى معنوية 0.05
** الارتباط معنوى على مستوى معنوية 0.01

جدول (12) الارتباط بين عبارات كل بعد والدرجة الكلية للبعد (ن = 100)

العبارة	المتطلبات الإدارية	المتطلبات المهنية	المتطلبات المهارية الأساسية	المتطلبات المهنية التاثيرية
	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط
1	**0.489	**0.299	**0.527	**0.350
2	0.142-	**0.530	**0.808	**0.589
3	**0.669	**0.343	**0.688	**0.694
4	**0.382	**0.441	**0.737	**0.703
5	**0.668	**0.482	**0.450	**0.658
6	**0.750	**0.272	**0.772	**0.659
7	-	**0.540	**0.628	**0.739
8	-	**0.495	**0.514	**0.574
9	-	**0.287	**0.815	-
10	-	**0.588	-	-

* الارتباط معنوى عند مستوى معنوية 0.05
** الارتباط معنوى عند مستوى معنوية 0.01

برنامج مقترح لمتطلبات تفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير في محكمة الأسرة

مقدمة:

يعد المجال الأسري أحد المجالات الهامة للممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، ولتوضيح متطلبات تفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير يمكن تحديد هذه المتطلبات على أساس ربطها بالعمليات المهنية التي يمارسها الخبير مع الأخذ في الاعتبار أن هناك تكامل في الأدوار التي يقوم بها الخبير الاجتماعي، وانطلاقا من ذلك يمكن اقتراح متطلبات لتفعيل دور الخبير الاجتماعي مع قضايا رؤية الصغير تتضمن الآتي:

أولاً: الأسس العلمية التي يقوم عليها البرنامج المقترح:

1-النظريات العلمية التي شكلت البناء المعرفي للمهنة واستخدامها في الممارسة المهنية في المجال الأسري.

2-نتائج الدراسات السابقة في مجال الأسرة، والاستفادة من نتائجها في مواجهة المشكلات الأسرية.

3-نتائج الدراسة الراهنة وما توصلت إليه من نتائج تتعلق بالمشكلات الأسرية ومتطلبات تفعيل دور الخبير الاجتماعي مع حالات قضايا رؤية الصغير.

4-الإطار النظري وقيم مهنة الخدمة الاجتماعية والتي تتناسب مع طبيعة الممارسة المهنية في المجال الأسري.

ثانياً: أهداف البرنامج المقترح:

تعتبر محكمة الأسرة من المجالات الهامة في المجتمع ولم تلقى الاهتمام الكافي من الباحثين ولذلك فإن الاطار المقترح هو تحديد دور الخبير الاجتماعي مع قضايا رؤية الصغير في ضوء ما اسفرت عنه الدراسة وما يرتبط بواقع الممارسة المهنية لمهنة الخدمة الاجتماعية ويتضمن ذلك ما يلي:

1- إحداث تغييرات في سلوك كل من الزوجين باعتبارهما ضمن افراد الاسرة
2- محاولة توفير جهاز اداري يعاون الخبراء الاجتماعيين في عملهم على ازالة الصعوبات التي تحول دون قيامهم بأدوارهم في قضايا رؤية الصغير ومحاولة تقديم الحلول المثلى لمواجهة مشكلات الأسرة
3- زيادة كفاءة الخبراء الاجتماعيين العاملين في محكمة الأسرة بحيث يكونوا مؤهلين على تقديم كافة الخدمات الأسرية للأسر التي تعاني من مشكلات
4- زيادة فعالية الخدمات الموجهة للأسرة والتي من شأنها العمل على مواجهة المشكلات وفتح قنوات اتصال بين المؤسسات المجتمعية والتي تعمل في مجال الأسرة لتقديم جميع أوجه الرعاية الأسرية
5- تنمية مهارات المشاركة وتحمل المسئولية والتعاون بين كلاً من الزوجين.

ثالثاً أدوار الخبير الاجتماعي التي تساعد على تحقيق البرنامج المقترح:

1-العمل على المساعدة في تعديل بعض مواد قانون محكمة الأسرة (10) لسنة 2000.

2-المشاركة في إقامة فريق عمل مع التخصصات الأخرى (علم النفس-علم القانون) لمحاولة التخفيف من حدة المشكلات الأسرية للزوجين.

3-الوقوف على المشكلات الأسرية التي تواجه الزوجين.

4-مساعدة الزوجين على التعرف على حقوقهم وواجباتهم وفهم أسس الحياة الزوجية.

5-المناقشة مع الزوجين في مشكلاتهم من خلال إعادة فتح قنوات اتصال جديدة.

رابعاً المبادئ المهنية التي يعتمد عليها البرنامج المقترح:

1-مبدأ السرية

2-مبدأ الديمقراطية وحق تقرير المصير

3-مبدأ السرية

4-مبدأ المرونة

5-مبدأ مراعاة قيم مهنة الخدمة الاجتماعية

خامسا الاستراتيجيات التي يعتمد عليها البرنامج المقترح:

1-إستراتيجية الإقناع:

تستخدم هذه الإستراتيجية في تغيير الأفكار السلبية المتعلقة بقضايا رؤية الأبناء، ومحاولة حل النزاع بينهما في هذا الشأن.

2-إستراتيجية الضغط:

تتركز هذه الاستراتيجية على مطالبة الخبراء الاجتماعيين بضرورة الأخذ بآرائهم عند البت في قضايا رؤية الصغير.

سادساً المهارات التي يعتمد عليها البرنامج المقترح:

1-**مهارة العلاقة المهنية:** ويهتم الخبير الاجتماعي بإقامة علاقة طيبة مع طرفي النزاع يسودها الحب والثقة والرغبة في المساعدة.

2-**مهارة الاتصال:** قدرة الخبير على إقامة تفاعلات بين أطراف النزاع، وقدرة الخبير على تحليل التفاعلات وتفسيرها.

3-**مهارة الملاحظة:** قدرة الخبير على استخدام حواسه في جمع بيانات عن الأسرة ويفيد ذلك في تشخيص أدق للمشكلة.

4-**مهارة المقابلة:** قدرة الخبير على استخدام الأساليب الفنية للمقابلة ويعمل على توفير الظروف المناسبة ، والمكان المناسب لعقد المقابلة بين طرفي النزاع.

5-**وضع خطة للعلاج:** وتعني قدرة الخبير على تحديد أهداف الخطة العلاجية وكيفية استخدام الأسلوب العلاجي المناسب وتحديد مهام كل طرف من أطراف النزاع.

6-**مهارة المواجهة:** وتعني قدرة الخبير على إقامة مواجهة بين أطراف النزاع بشأن رؤية الأبناء ومحاولة حل الصراعات والنزاعات المتعلقة بهذا الشأن.

سابعاً الوسائل والأدوات التي تستخدم في تحقيق البرنامج المقترح:

1-**الزيارات المنزلية:** لكي يتمكن الخبير من دراسة المستوى الاجتماعي والثقافي للأسرة وعلاقتها بالأسرة

2-**المقابلات:** لمحاولة التوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع من خلال تقديم المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرار السليم لمواجهة مشكلاتهم الأسرية.

3-**الدورات التدريبية:** يشترك فيها رجال الدين والمتخصصين النفسيين ورجال الدين والقانون والمتخصصين في المجال الأسري ، وتهدف إلى إكساب الخبراء الاجتماعيين كل ما هو جديد في المجال الأسري.

4-**الاختبارات والمقاييس:** لابد أن تقوم الخدمة الاجتماعية في محكمة الأسرة بإجراء البحوث المتعلقة بالأسرة وعرض نتائجها في على الخبراء الاجتماعيين لاقتراح الحلول للمشكلات الأسرية .

المراجع المستخدمة

1-أحمد حسين حسن: حق الرؤية " قضايا ومشكلات " مقاربة تحليلية في ضوء معطيات الواقع الاجتماعي والتشريعي المصري، حوليات الأداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، سبتمبر 2015، ص 62 .

2-أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1977، ص 42.

3-إسماعيل مصطفي سالم: مقومات الاعداد العلمي والمهني للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع المشكلات الأسرية بمحاكم الأحوال الشخصية، المؤتمر العلمي الحادي،، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، 3-4 مايو، 2000.

4-الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : WWW.Capmas. gov. eg .

5-إيهاب حامد سالم: دراسة مشكلات العلاقات الاجتماعية للأطفال تحت الرؤية ونموذج مقترح لمواجهتها من منظور خدمة الفرد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2007.

6-باركر: قاموس الخدمة الاجتماعية، 1999، ص 511 .

7-حسين عبد الحميد أحمد: أطفال الشوارع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص 125 .

8-حسن مصطفي عبد المعطي: المناخ الأسري وشخصية الأبناء، القاهرة، دار القاهرة للطباعة والنشر، 2004، ص 121 .

9-حسن مصطفي عبد المعطي : الأسرة ومشكلات الأبناء، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، 2008، ص 3.

10-خالد مبارك ناصر: أحكام زيارة المحضونون وتطبيقاته القضائية، رسالة دكتوراه غير منشور، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، 2011، ص 4 .

11-روز ماري ويلز: تكيف الأطفال مع مشكله طلاق الوالدين، القاهرة، دار الفاروق للنشر، 2005،ص69.

12-سليم خليل الخطيب: التفكك الأسري " الأسباب، الأنواع والحلول المقترحة "مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 2007، ص 427.

13-عبد الخالق محمد عفيفي: الأبناء والمشكلات الأسرية المعاصرة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2011، ص 358 .

14-عبد الناصف يوسف شومان: المهارات اللازمة لعمل الأخصائي الاجتماعي مع النزاعات الزوجية بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية، المؤتمر العلمي الثامن عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2005.

15-عبير محمد مختار: تصور مقترح لدور الاخصائي الاجتماعي في جماعة فريق العمل بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحكمة الأسرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2010.

16-عرفات زيدان خليل: ممارسة العلاج الواقعي في خدمة الفرد للتخفيف من حده المشكلات الاجتماعية والنفسية، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثامن " الخدمة الاجتماعية وقضايا الأمن الاجتماعي، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2000، ص 819 .

17-قرار وزير العدل رقم 1089 لسنة 2000: بشأن قواعد وإجراءات أعمال الاخصائيين الاجتماعيين الملحقين بمحاكم الابتدائية، الوقائع المصرية، العدد (55)، 2000/3/7.

18-محمد المهدي: مشكله التفكك الأسري الواقع وسبل التجاوز، مجلة الملف، العدد 18، اكتوبر 2011، ص 178.

19-محمد ماهر أنور: المشكلات المدرسية لأطفال تحت الرؤية وعلاقتها بدافعية الانجاز، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2012، ص 15.

20-مروة محمد عثمان: تقويم المهارة المهنية لطريقة خدمة الفرد بمكاتب تسوية المنازعات الأسرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد 29، جـــ 7، 2010.

21-هشام سيد عبد المجيد: فعالية نموذج عملية المساعدة في خدمة الفرد في تخفيف حدة النزاعات الزوجية، المؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 7-9 ديسمبر، 1993، **ص 408.**

1- **Gumz, Edward:** Professionals and their work in the family divorce Court, Spring field II, England: Charles C. Thomas, Publisher, 1987.
2- **Gumz Edward & Rudolph John:** The quest for Rationality, professionals and their work in the family court (**Theory – Organization, Bureaucracy, Law) The University of Wisconsin, PhD, dis, abst, 1996.**
3- **Jennifer Martin & Kathy Douglas:** Social Work and Family Dispute Resolution, Australian Social Work, Volume, 3, 2007.
4- **Toso, Catharine Francesca:**The divorced father and child visitation, 1993**.** Webster Dictionary, New York, Lexicon Publications, 1991, p. 1071.

   Oxford Dictionary, Clarendon Press, 1993, p. 732.

5- **Child and family in social work** (journal) junk,2007.
6- **Daniela Delboca : Child custody A to Z,** journal of population Economics August, 2003.